Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

المحكمة الجنائية الدولية
مكتب المدعي العام

الإحاطة الإعلامية الأسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام

9-14 حزيران/يونيو 2011 - العدد رقم (91)

العناوين الرئيسية:

- ورد أن الرئيس البشير قد لن يسافر إلى ماليزيا، ص 3.

أبرز الوقائع:

- الدائرة التمهيدية الثانية تطلب ملاحظات بشأن فكرة وجدوى عقد جلسات إقرار التُّهم في كينيا – الادعاء العام والمحامي العام للضحايا يعترضان.
- نائب وزير التربية الكولومبي يزور المحكمة ويدعو إلى بذل جهود متضافرة من أجل تطوير وتعزيز برامج تربوية وطنية لإدارة العنف.

القضاة يقيمون إمكانية عقد جلسات إقرار التُّهم في القضايا التي وقعت في كينيا في موقعها الأصلي

13 حزيران/يونيو – أعلنت الدائرة التمهيدية الثانية في 3 حزيران/يونيو أنها كانت تقوم *"بتقييم فكرة وجدوى إجراء جلسات اعتماد التُّهم في أراضي جمهورية كينيا"*، وطلبت ملاحظات من الادعاء العام والضحايا وهيئة الدفاع. وحاول الادعاء العام أن يُبرهن أن *"نظراً للظروف الأمنية، سيكون من المستحيل"* إجراء جلسات استماع في كينيا. وسلط الادعاء العام الضوء على واجبه القانوني الذي يقتضي عليه حماية الشهود ضد جميع المخاطر المتوقعة. وصرح الادعاء العام، قائلاً: *"نظراً للوضع الحالي، يرى الادعاء العام أنه لا يمكن توفير الحماية الكافية لشهوده داخل كينيا. وقد سبق أن أُحيطت الدائرة علماً بالمخاوف القائمة بشأن أمن الشهود. في رأي الادعاء العام، أنه من المرجح أن تتفاقم المخاطر التي سيتعرض لها الشهود وأُسرهم والشهود المحتملين في كينيا في حالة القيام بالإجراءات القضائية هناك"*.

من خلال مكتب العمومي لمحامي المجني عليهم، ذكر الضحايا المتقدمون أنهم، في الحالة الراهنة، *"يعارضون بالإجماع عقد جلسات استماع لتأكيد التُّهم في كينيا [...]، لأن عقد جلسات إقرار التُّهم في كينيا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة خطر التعرض للعنف، بما في ذلك ضد أولئك الذين قد يشتبه فيهم بأنهم ضحايا حقيقيون أو محتملون في الإجراءات القضائية"*.

جادلت هيئة الدفاع عن كينياتا بأن *"تغيير مكان [الإجراءات القانونية] الذي من شأنه أن يؤدي إلى تأخر تلك الإجراءات لن يكون مقبولاً، كما أنه يخرق حق المشتبه فيه في سماع الوقائع في غضون فترة زمنية معقولة"*. طالبت هيئة الدفاع عن الجنرال علي على أن تُعقد جلسات الاستماع في لاهاي. عبرت هيئة الدفاع عن السيد روتو والسيد سانغ بإسهاب عن قلقها من أن *"يؤدي النقل المؤقت للقضية وعزلها عن مكوناتها، سوف يسبب اضطراب في إعداد هيئة الدفاع، وبالتالي سيعيق قدرة هيئة الدفاع على المشاركة بفعالية في جلسات تأكيد التُّهم"*.

لقد رافعت هيئة الدفاع عن موثاورا أنه في مصلحة العدالة والشهود والضحايا في أن تُعقد جلسات اعتماد التُّهم في كينيا. ولكن، *"ما لم تأمر المحكمة وحكومة جمهورية كينيا بتوفير خدمات كافية لسلامة وأمن الضحايا والشهود وضمان حسن سير الإجراءات، لن يدعم السفير فرانسيس موثورا فكرة عقد إجراءات تأكيد التُّهم في كينيا"*. تبعاً لذلك، تدعو هيئة الدفاع عن موثاورا المحكمة لاعتبار أروشا كالبديل الأفضل لكينيا. ورأت هيئة الدفاع عن كوسجي أيضاً أن هناك مزايا عديدة لعقد جلسات الاستماع في كينيا، كما رأت أنه من الضروري أن تنظر الدائرة في عقد جلسات الاستماع في بلد من بلدان شرق أفريقيا.

نائب وزير التربية الكولومبي يزور المحكمة ويدعو إلى بذل جهود متضافرة من أجل تطوير وتعزيز برامج تربوية وطنية لإدارة العنف.

14 حزيران/يونيو – زار نائب وزير التربية والتعليم الكولومبي، ماوريسيو بيرفيتي ديل كورال، المحكمة وعقد اجتماع مع مكتب المدعي العام عرض خلاله البرامج التعليمية التي قامت بها كولومبيا للحد من العنف وإدارته ومنعه. وقدم نائب الوزير محاضرة ضيف حول "حل النزاعات ومنع العنف: برنامج كفاءات المواطنة التابع لوزارة التربية والتعليم في كولومبيا".

وقد اجتمع نائب الوزير أيضاً مع ممثلي الدول الأطراف والدول غير الأطراف، فضلاً عن أكاديميين، من أجل مناقشة تبادل الخبرات والممارسات الناجحة وتعزيز تضافر الجهود لربط التعليم وإدارة الصراع. ستكون نهاية المحاكمة الأولى للمحكمة الجنائية الدولية (المدعي العام ضد توماس لوبانغا) فرصة للتركيز على الكيفية التي يمكن

أن تنفيذ بها الدول الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة تعظيم عمل المحكمة من خلال المناهج الوطنية، وتساهم بالتالي في الوقاية. ويمكن للدول المهتمة الاتصال بالمكتب (OTP.Briefing@icc-cpi.int) للحصول على معلومات إضافية أو لتبادل التعليقات في هذا الشأن.

ـ التحقيقات والملاحقات القضائية

خلال الفترة المُستعرضة، عرض مكتب المدعي العام 24 ملفاً في القضايا المختلفة كما قام بسبع مهمات إلى ست دول.

1-1- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في آذار/مارس 2004، أحالت جمهورية الكنغو الديمقراطية هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي حزيران/يونيو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة مركزاً أولاً على منطقة إيتوري؛ حيث ارتكبت المجموعات المسلحة الرئيسة بعض الجرائم الشديدة الخطورة. وقد أصدرت المحكمة أربع مذكرات اعتقال بحق كل من توماس لوبانغا ديلو وبوسكو نتاغاندا قائدي ميليشيا اتحاد الوطنيين الكنغوليين، وجيرمان كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي قائدي الجبهة الوطنية لوحدة الأراضي وقوات المقاومة الوطنية. وفي 26 كانون الثاني/يناير 2009، بدأت محاكمة توماس لوبانغا ديلو. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأت محاكمة كل من كاتنغا وماثيو نغودجولو شوي. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2010، أنهى الادعاء العام تقديم قضيته. ولا يزال بوسكو نتاغاندا هارباً من العدالة. وفي أيلول/سبتمبر 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته حول الجرائم المزعومة في محافظتي مقاطعة كيفو. وفي 28 أيلول/سبتمبر 2010، أصدر القضاة مذكرة اعتقال تحت الأختام بحق كاليكست مباروشيمانا؛ الأمين التنفيذي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد تم اعتقاله في باريس في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2010، وسُلِمَ للمحكمة في 25 كانون الثاني/يناير 2011. وقد تم تحديد تاريخ 4 تموز/يوليو 2011 موعداً لعقد جلسة إقرار التُهم بحقه.

8 حزيران/يونيو – دعا الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمنظمات الأعضاء فيه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في رسالة مفتوحة، مجلس الأمن الدولي إلى شن حملة إعلامية عامة حول أهمية تعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية مع المحكمة الجنائية الدولية، مع مطالبة جمهورية الكونغو الديمقراطية باحترام التزاماتها الخاصة المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الخطيرة، وذلك بتسليم بوسكو نتاغاندا إلى المحكمة الجنائية الدولية وعن طريق مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الخطيرة على المستوى الوطني واعتماد تشريع لتنفيذ نظام روما الأساسي في القانون الكونغولي.

2-1- الحالة في يوغندا

في كانون الثاني/يناير 2004، أحالت يوغندا هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي تموز/يوليو 2004، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة خمس مذكرات اعتقال بحق خمسة من كبار قادة جيش الرب للمقاومة؛ هم: جوزيف كوني، وفينسنت أوتي (يُدَّعَى أنه قُتل في عام 2007 بأمر من كوني)، وأوكوت أودهيامبو، وراسكا لوكويا (قُتل في 12 آب/أغسطس 2006، وتم سحب مذكرة الاعتقال الصادرة بحقه)، ودومينيك أونجوين. ولم يُبَتّ بَعد في هذه المذكرات. منذ أوائل عام 2008، يُقال أن جيش الرب للمقاومة قتل أكثر من ألفين شخص، واختطف أكثر من 2500 شخص، وشرد ما يفوق تماماً 300 ألف شخص في جمهورية الكنغو الديمقراطية وحدها. فضلاً عن ذلك، في غضون تلك الفترة، شرد جيش الرب للمقاومة أكثر من 120 ألف شخص كما قتل ما يقرب من 450 شخصاً واختطاف أكثر من 800 شخص في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

8 حزيران/يونيو - اجتمع وزراء الدفاع والأمن للبلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة في أديس أبابا برئاسة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السفير لامامرة، لمناقشة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة. وقرروا إنشاء آلية متخصصة للتنسيق المشترك على المستوى الوزاري لأخذ العمل قُدماً على المستوى الإستراتيجي وتنسيق الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والبلدان المعنية، فضلاً عن الدعم الذي يقدمه الشركاء من أجل إنشاء "فرقة للعمل الإقليمي"، كبعثة أذن بها الاتحاد الأفريقي. وقد أطلقوا نداءً عاجلاً للحصول على الدعم الدولي للبعثة.

9 حزيران/يونيو – دعت 47 منظمة دولية وكونغولية الدول إلى توفير موارد إضافية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية المدنيين من هجمات جيش الرب للمقاومة، لافتة النظر إلى أنه تم تسجيل أكثر من 100 هجمة لجيش الرب للمقاومة منذ بداية عام 2011. وقد أدى نشاط جيش الرب للمقاومة إلى تشريد ما يقرب من 340 ألف شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية. على الرغم من هذا، تم نشر أقل من 5 % من قوات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق المتضررة من عمليات قوات جيش الرب للمقاومة، بينما لم يتم نشر أي قوات دائمة في المنطقة التي يُقال إن جوزيف كوني زعيم جيش الرب للمقاومة يجري فيها عملياته.

9 حزيران/يونيو - قال المتحدث باسم السلطة القضائية الأوغندية الياس كيزاووزي إنه من المقرر بدء محاكمة توماس كوويلو، القائد بجيش الرب للمقاومة، في 7 تموز/يوليو في غولو بشمال أوغندا. بناءً على نهجه الايجابي تُجاه مبدأ التكامل ووفقاً للمادة 93 (10) من نظام روما الأساسي، قدم مكتب المدعي العام مساعدة إلى المحققين والمدعين العامين في أوغندا دعماً لقضيتهم الوطنية، وذلك سعياً لسد فجوة الإفلات من العقاب. وحصل مكتب المدعي العام على تعهد رسمي من السلطات الأوغندية التزمت بموجبه باستخدام كل المعلومات التي تتبادلها مع مكتب المدعي العام في سياق الإجراءات التي تتفق مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

1-3- الحالة في دارفور - السودان

في آذار/مارس 2005، أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي حزيران/يونيو 2005، باشر مكتب المدعي العام تحقيقاته. وقد أصدرت المحكمة ثلاث مذكرات اعتقال بحق أحمد هارون وعلي كوشيب وعمر البشير؛ لم يُبتّ فيها بَعد. كما أصدرت المحكمة أيضاً ثلاث مذكرات استدعاء بحق كل من بحر إدريس أبو قردة وعبد الله بندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس. وفي 12 تموز/يوليو، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمر اعتقال ثانٍ بحق عمر البشير في ثلاث تُهم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق جماعات الفور والمساليت والزغاوة الإثنية: الإبادة الجماعية بالقتل والإبادة الجماعية بإلحاق أذى بدني أو عقلي جسيم والإبادة الجماعية بتعمد فرض ظروف حياتية على الجماعات المستهدفة يراد بها تدميرها المادي. وقد مَثُلَ أبو قردة طَوْعاً أمام المحكمة بموجب مذكرة استدعاء. وفي 19-30 تشرين الأول/أكتوبر 2009، عُقدت جلسة إقرار التُهم. وفي 8 شباط/فبراير 2010، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً رفضت بموجبه اعتماد التُهم. وفي 15 آذار/مارس، طلب مكتب المدعي العام إذناً من الدائرة التمهيدية الأولى لاستئناف هذا القرار إلا أن الدائرة رفضت ذلك في 23 نيسان/أبريل. وسيقوم مكتب المدعي العام بتقديم أدلة إضافية. في 25 أيار/مايو، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى "قراراً أبلغ بموجبه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم تعاون جمهورية السودان مع المحكمة" في القضية المرفوعة بحق هارون وكوشيب. في 17 حزيران/يونيو، مَثُلَ عبد الله بندا أبكر نورين وصالح محمد جربو جاموس طوعاً أمام المحكمة الجنائية الدولية للردِّ على مزاعم بارتكابهما جرائم حرب لدورهما في الهجوم الذي شُنَّ على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في حسكنيتا في عام 2007. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 2010، عقدت الدائرة التمهيدية الأولى جلسة لإقرار التُهم بحق بندا وجربو. في 6 آذار/مارس 2011، أكدت الدائرة التمهيدية الأولى كل التُهم الموجهة ضد بندا وجربو، ولكنها لم تُحدد بعد موعداً للمحاكمة.

13 حزيران/يونيو - ذكر الوزير السابق لشؤون مجلس الوزراء الاتحادي والقيادي البارز في الحركة الشعبية لتحرير السودان، لوكا بيونج دينق، أن الرئيس البشير سيتلقى دعوة لحضور احتفالات عيد استقلال جنوب السودان وسيُترك له أمر القبول أو الرفض.

14 حزيران/يونيو - أعلن مدير الهيئة السودانية للمساعدات الإنسانية، علي آدم حسن، عن تقرير يتعلق بأداء منظمات الإغاثة الغربية. وقد تم إصدار التقرير ليعكس "*الكثير من نقاط الضعف والأخطاء في أداء هذه المنظمات*". وأشار التقرير إلى أن "*قرارات حاسمة وملزمة*" سوف يتم الإعلان عنها في الأيام القليلة المقبلة من أجل إصلاح أداء وأهداف منظمات الإغاثة في دارفور.

1-4- الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في كانون الأول/ديسمبر 2004، أحالت جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي أيار/مايو 2007، بدأ مكتب المدعي العام تحقيقاته في الحالة. وأصدرت المحكمة مذكرة اعتقال واحدة بحق جان بيير بيمبا غومبو للجرائم التي ارتُكبت في عامي 2002 و2003. وفي 12-15 كانون الثاني/يناير 2009، عُقدت جلسة لإقرار التُهم. وفي 15 حزيران/يونيو 2009، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية قرارها باعتماد التُهم. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أُحيلت القضية إلى الدائرة الابتدائية الثالثة للمحاكمة. في الوقت ذاته، يواصل مكتب المدعي العام مراقبة مزاعم الجرائم المرتكبة منذ نهاية عام 2005. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، بدأت المحاكمة. وقد قررت هيئة الدفاع عدم استئناف القرار المُتخذ في 17 كانون الأول/ديسمبر المتعلق بمراجعة احتجاز السيد جان بيير بيمبا، وفقاً لقرار دائرة الاستئناف بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

1-5- كينيا

في شباط/فبراير 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن بدء تحقيقاته الأولية في أعمال العنف التي أعقبت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 – كانون الثاني/يناير 2008 في كينيا. في 9 تموز/يوليو 2009، أعلنت لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة - المُشكلة من قِبل الاتحاد الأفريقي برئاسة كوفي عنان – أنها سلمت مكتب المدعي العام مظروفاً مختوماً يتضمن قائمة بأسماء الأشخاص الذين يُزعم أنهم تورطوا في أعمال العنف؛ بالإضافة إلى مواد داعمة كانت لجنة واكي قد سلمتها في وقت سابق للسيد عنان. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ المدعي العام الرئيس كيباكي ورئيس الوزراء أودينغا أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت وأن من واجبه التصرف في حال غياب الإجراءات القضائية الوطنية. وقد التزم كل من الرئيس ورئيس وزرائه بالتعاون مع المحكمة. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الثانية السماح له بفتح تحقيق في الحالة، منوهاً إلى أنه تم قتل 1220 شخصاً؛ واغتصاب المئات – مع وجود آلاف أخرى من الحالات غير المُبلغ عنها؛ وتهجير 350 ألف شخص قسرياً؛ وإصابة 3561 شخصاً بجروح في خضم الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي شُنت على السكان المدنيين. في 31 آذار/مارس، أذنت الدائرة التمهيدية للمدعي العام ببدء تحقيقات في الحالة؛ تغطي الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في غضون الأحداث التي وقعت خلال الفترة من 1 حزيران/يونيو 2005 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وفي الفترة 8-12 أيار/مايو، قام المدعي العام بزيارته الأولى إلى كينيا وذلك منذ بدء التحقيق فيها؛ كما قام بزيارة ثانية في الفترة 1-3 كانون الأول/ديسمبر. في 15 كانون الأول/ديسمبر 2010، أودع المدعي العام طلبين لإصدار مذكرتي استدعاء بحق ستة أشخاص، هم: وليام ساموي روتو، هنري كيبرونو كوسجي، جشوا آراب سانغ، فرانسيس كيميري موثورا، اوهورو ميوغاي كينياتا، محمد حسين علي. ووفقاً للأدلة، يُزعم أن هؤلاء الأشخاص الستة يتحملون المسؤولية الكبرى عن الأحداث. وفي 8 آذار/مارس 2011، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية مذكرات الاستدعاء الست. وقد طلبت منهم الدائرة المثول أمام المحكمة في يومي 7 و8 نيسان/أبريل 2011.

10 حزيران/يونيو - قدمت حكومة كينيا طلباً في 6 حزيران/يونيو للحصول على إذن للطعن في قرار الدائرة التمهيدية الذي إتخذت بموجبه قراراً نهائياً بشأن تحدي الحكومة الكينية لمبدأ المقبولية، وذلك قبل اتخاذ قرار بشأن طلب التعاون الذي كان قد تقدمت به الحكومة الكينية. في 10 حزيران/يونيو، قدم

الادعاء العام رداً أفاد فيه أن هذا الأمر لا يشكل قضية قابلة للطعن بالمعنى المقصود في المادة 82 (1) (د) من النظام الأساسي. كما رأى الادعاء العام أن الطلب فشل في تلبية متطلبات الحصول على إذن بالاستئناف. وبالتالي، طلب الادعاء العام أن يتم رفض الطلب.

1-6- ليبيا

في 26 شباط/فبراير 2011، أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار رقم 1970 (2011). وفقاً لنظام روما الأساسي، سيمضي المدعي العام قُدماً في التحقيق ما لم يكن هناك أي أساس معقول للاعتقاد بأن الجرائم التي تقع تحت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لم يتم ارتكابها. بعد فحص أولي للمعلومات المتاحة، قرر المدعي العام فتح تحقيق في 3 آذار/مارس 2011. وفي 16 أيار/مايو، طلب المدعي العام من الدائرة التمهيدية الأولى إصدار مذكرات اعتقال بحق الزعيم الليبي معمر القذافي أبو مينيا وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي.

9 حزيران/يونيو – اجتمع أعضاء فريق الاتصال المعني بالشأن الليبي في أبو ظبي وناقشوا الوضع منذ الاجتماع الأخير للفريق الذي تم في أيار/مايو في روما. من بين أمور أخرى، "*رحب الفريق بقرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الطلب رسمياً إصدار مذكرة اعتقال بحق [معمر] القذافي*". لقد اتخذ فريق الاتصال علماً بتقرير لجنة التحقيق المعنية بليبيا، كما أدان جميع الانتهاكات للقانون الإنساني والقانون الجنائي الدوليين. وأكد فريق الاتصال أن "*جميع الأفراد المتواطئون في جرائم النظام، بما في ذلك كل المطلوبين من قبل المحكمة الجنائية الدولية أو الذين شاركوا مباشرة بإصدار أوامر بشن هجمات على المدنيين، سيخضعون للمساءلة. ودعا الفريق أتباع القذافي الذين لا يريدون أن يُتهموا بانتهاكات حقوق الإنسان إلى النأي بأنفسهم عن النظام*".

10حزيران/يونيو – صرح نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد بن حلي، أن التزام الجامعة هو بإرادة الشعب الليبي وليس بإرادة نظام القذافي. وجاء هذا البيان رداً على إعلان رئيس لجنة الوساطة الأفريقية أن القذافي يجب أن يتنحى، مضيفاً أن هناك حاجة إلى بعض التنازلات من كلا الجانبين. وشدد نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية على ضرورة وقف إراقة الدماء ومعاناة الشعب الليبي، فضلاً عن وقف الأمر الواقع الذي يقسم ليبيا بين شرق وغرب.

2- التحقيقات الأولية

إحصائيات الإخطارات المقدمة بموجب المادة (15) والأنشطة الأخرى المتصلة بالتحقيقات الأولية.

يُعتبر التحقيق الأولي بمثابة المرحلة الأولى من مراحل أنشطة مكتب المدعي العام؛ إذ يتم من خلاله تحديد فيما إذا كان ينبغي فتح تحقيق في حالة ما. إنه المرحلة التي يقوم فيها مكتب المدعي العام أولاً بتقييم الولاية القضائية للمحكمة، والتأكد من أن الجرائم التي ارتُكبت أو يجري ارتكابها في حالة محددة تقع في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تم استيفاء الشروط، يجب التأكد فيما إذا كانت السلطات ذات الاختصاص تجري تحقيقات ومحاكمات جادة في هذه الجرائم. وكخطوة ثالثة، يجب التأكد من عدم تعارض فتح المدعي العام للتحقيق المحتمل مع مصالح العدالة. خلال هذه المرحلة، يقوم مكتب المدعي العام - تمشياً مع المادة (15) - بتقييم كل المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة بشكل استباقي من مصادر متعددة؛ بما فيها "الإخطارات" الواردة من الأشخاص والأطراف المعنية. إن إطلاق تحقيق أولي في حالة ما لا يعني بالضرورة أن تحقيقاً فعلياً سيتم فتحه.

1-2- أفغانستان

في عام 2007، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في أفغانستان. ويُحقق المكتب في مزاعم ارتكاب جميع الأطراف الفاعلة لجرائم تدخل في نطاق الولاية القضائية للمحكمة. وقد التقى مكتب المدعي العام، خارج أفغانستان، مسؤولين أفغان ومنظمات أفغانية. كما بعث مكتب المدعي العام بطلبات إلى الحكومة الأفغانية للحصول على معلومات، ولكن لم يتلق بَعد جواباً.

2-2- كولومبيا

في عام 2006، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في كولومبيا. ويحقق المكتب في مزاعم ارتكاب جرائم تدخل في نطاق الولاية القضائية للمحكمة، وفي التحقيقات/الإجراءات القضائية التي أُجريت في كولومبيا بحق كل من الجُناة المزعومين الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى، وقادة الميليشيات شبه العسكرية، والسياسيين، وقادة عناصر حرب العصابات، وعناصر الجيش. ويقوم المكتب كذلك بتحليل مزاعم تتعلق بوجود شبكات دولية تدعم الجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم في كولومبيا.

3-2- جورجيا

في 14 آب/أغسطس 2008، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في جورجيا. وقد زار وزير العدل الجورجي مكتب المدعي العام. وأرسلت روسيا، الدولة غير الطرف في نظام روما الأساسي، 3,817 وثيقة إلى مكتب المدعي العام. وفي 27 آب/أغسطس 2008، طلب المدعي العام معلومات من حكومتي روسيا وجورجيا. وقد رَدَّتْ كل من السلطات الروسية والجورجية. وقد قام المكتب بزيارة إلى جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 وإلى روسيا في آذار/مارس 2010. وتم إجراء مهمة ثانية إلى جورجيا في شهر حزيران/ يونيو 2010.

2-4- فلسطين

في 22 كانون الثاني/يناير 2009، أودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاناً لدى مسجلة المحكمة بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي التي تسمح للدول غير الأطراف في النظام بقبول الولاية القضائية للمحكمة. وسيبحث مكتب المدعي العام بدقة المسائل المتعلقة بولايته القضائية: أولاً – فيما إذا كان إعلان قبول ممارسة المحكمة لولايتها القضائية يستوفي الشروط القانونية؛ وثانياً – فيما إذا كانت هناك جرائم مرتكبة تدخل في نطاق الولاية القضائية للمحكمة. وسينظر المكتب كذلك فيما إذا كانت هناك إجراءات قضائية وطنية تتعلق بالجرائم المزعومة. وفي 15- 16 تشرين الأول/أكتوبر 2009، زار وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلون عن جامعة الدول العربية المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تقرير لدعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تفويض ولايتها القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وفي 11 كانون الثاني/يناير، وجه مكتب المدعي العام رسالة تُلخص أنشطتها إلى الأمم المتحدة بناءً على طلبها. وفي 3 أيار/مايو، نشر مكتب المدعي العام "مُلخص من التقارير حول ما إذا كان الإعلان المقدم من السلطة الوطنية الفلسطينية يستوفي المتطلبات القانونية". ولم يتخذ مكتب المدعي العام بَعد أي قرار بشأن هذه المسألة.

2-5- كوت ديفوار

تتمتع المحكمة بولاية قضائية إزاء الحالة في كوت ديفوار بموجب الإعلان الذي قدمته حكومة كوت ديفوار في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2003، طبقاً لنص المادة 12(3) من النظام الأساسي للمحكمة. ويقبل الإعلان ولاية المحكمة القضائية ابتداءً من 19 أيلول/سبتمبر 2002. في 17-18 تموز/يوليو 2009، زار ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام أبيدجان. في 4 أيار/مايو 2011، أكد رئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا، رغبته في أن يجري مكتب المدعي العام تحقيقات مستقلة ومحايدة في أخطر الجرائم التي ارتُكبت منذ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 على أراضي كوت ديفوار بأكملها. في 19 أيار/مايو، أبلغ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية رئيس المحكمة عن عزمه على تقديم طلب إلى الدائرة التمهيدية للحصول على إذن لفتح تحقيق في الوضع السائد في كوت ديفوار منذ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

2-6- غينيا

في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في الحالة في غينيا. بما أن غينيا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 14 تموز/يوليو 2003، تتمتع المحكمة الجنائية الدولية على هذا الأساس بولاية قضائية للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية التي ربما تكون قد ارتُكبت على أراضيها أو من قِبل مواطنيها؛ بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والعنف الجنسي. واتخذ المكتب علماً بالادعاءات الخطيرة المتعلقة بأحداث 28 أيلول/سبتمبر 2009 في كناكري وفقاً للمادة (15) من النظام الأساسي للمحكمة. وفي كانون الثاني/يناير 2010، عقد ممثلون رفيعو المستوى من مكتب المدعي العام مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو كومباوري - وسيط مجموعة الاتصال حول غينيا - والرئيس السنغالي واد للإطمئنان على أنهما على علم تام بعمل المكتب الجاري. خلال الفترة من 15 إلى 19 شباط/فبراير 2010، أوفد مكتب المدعي العام بعثة رسمية إلى غينيا برئاسة نائبة المدعي العام فاتو بنسودا وذلك في إطار أنشطته التحقيقية الأولية. وخلال الفترة من 19 إلى 21 أيار/مايو، التقت بعثة ثانية من مكتب المدعي العام مع وزير العدل الغيني العقيد لوهالمو والقضاة الغينيين. وخلال الفترة من 8 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، ذهبت بعثة ثالثة من مكتب المدعي العام برئاسة نائبة المدعي العام بنسودا واجتمعت إلى الرئيس سيكوبا كوناتي وإلى رئيس الوزراء دوري، بالإضافة إلى كلا المرشحين في الانتخابات الرئاسية. وقد عرضت السلطات الغينية استعدادها للتعاون الكامل مع المحكمة.

2-7- نيجيريا

في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في الحالة في نيجيريا. وتُعتبر نيجيريا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 27 أيلول/سبتمبر 2001. وكان مكتب المدعي العام يقوم بتحليل الجرائم المزعومة التي ارتُكبت في وسط نيجيريا منذ منتصف عام 2004 ويتطلع إلى التعامل بصورة بناءة مع السلطات النيجيرية حول هذه القضية.

2-8- هندوراس

في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في الحالة في هندوراس. وتُعتبر هندوراس دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 1 تموز/يوليو 2002. لقد تلقى مكتب المدعي العام عدداً كبيراً من الاتصالات حول الجرائم المرتبطة بانقلاب حزيران/يونيو 2009. كانت هناك ادعاءات مختلفة يتعلق معظمها بحالات تعذيب مزعومة واسعة النطاق وباعتقالات طالت أكثر من ألف شخص في يوم واحد. واجتمع مكتب المدعي العام مع مستشار مكتب وزير هندوراس في لاهاي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي قدم معلومات ذات صلة ووعد بالتعاون الكامل مع المحكمة.

2-9- جمهورية كوريا

في 6 كانون الأول/ديسمبر 2010، أعلن مكتب المدعي العام عن تحقيقاته الأولية في الحالة في جمهورية كوريا. وتُعتبر جمهورية كوريا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2002. وقد تلقى مكتب المدعي العام اتصالات تزعم أن قوات كوريا الشمالية ارتكبت جرائم حرب داخل أراضي جمهورية كوريا. ويجري المكتب حالياً تقييماً لمعرفة فيما إذا كان يمكن أن يُشكل البعض من هذه الحوادث جرائم حرب تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. والأحداث هي: (أ) قصف جزيرة يونيونغ في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 الذي أسفر عن مقتل جنود بحريين ومدنيين جنوب كوريين وإصابة آخرين كثيرين. و(ب) إغراق سفينة حربية جنوب كورية، *تشيونان*، بنسفها بطوربيد يُزعم أن غواصة شمال كورية قد أطلقتها في 26 آذار/مارس 2010؛ مما أسفر عن مقتل 46 شخصاً.

3- التعاون – حشد الجهود من أجل تنفيذ مذكرات الاعتقال

13 حزيران/يونيو - في حديثه لدى مركز التدريب المشترك لعمليات حفظ السلام في بوينس آيرس، قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "*في هذا العالم، لا يوجد مكان آمن الآن لأي من الجناة الذين ينتهكون القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية. ويجب أن يتحملوا المسؤولية. يجب تقديمهم إلى العدالة. وقد كان هذا دائماً مبدأي الأساسي والتزامي القوي بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة. هنا في الأرجنتين وحول العالم، يمكننا أن نقول بوضوح إن عصر الإفلات من العقاب قد ولى. لقد ذهب عصر الإفلات من العقاب وجاء عهد جديد للمساءلة، عصر يتم فيه العدالة، عاجلاً أم آجلاً [...] إن الطريق إلى تضميد الجراح والمصالحة تبدأ بالحقيقة واستعادة الذاكرة التاريخية. لهذا السبب أنا هنا اليوم، لأشجع بكل تواضع سلطاتكم على مواصلة التحقيق ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة. يجب حماية الشهود، وكذلك القضاة والمدعين العامين وجميع المشاركين في المحاكمات الجارية*".

13-16 حزيران/يونيو - دعا عدد من البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني الحكومة الماليزية إلى سحب دعوتها للرئيس البشير لحضور اجتماع الحوار الدولي 19-21 حزيران/يونيو. وقال وزير القانون والشؤون البرلمانية في دائرة رئيس الوزراء، محمد نذري عبد العزيز، إن "*سأخذ هذا الأمر بجدية وأريد مناقشته في مجلس الوزراء، لأن مجلس الوزراء قد قرر أنه ينبغي لنا الانضمام إلى نظام روما الأساسي. [...] . وعلى هذا النحو، فإنني أوصي بشدة الحكومة بسحب الدعوة*". في 16 حزيران/يونيو، أكد لنا وزير الخارجية الماليزي أن"*ارتباطات ملحة*" قد لن تُمكن الرئيس البشير من حضور الاجتماع.

14 حزيران/يونيو - في اجتماعه الدوري الثاني لهذا العام، أصدر مجلس التعاون الخليجي بياناً لم يتضمن الفقرة السابقة المعبرة عن التضامن مع السودان ورفض مذكرة الاعتقال، فضلاً عن جميع التُهم الموجهة ضد الرئيس البشير. وجاء الاجتماع عقب المؤتمر الإقليمي الأول الذي عُقد في قطر في أيار/مايو، الذي استضافته قطر وجامعة الدول العربية والمحكمة الجنائية الدولية. وأعرب مسؤولون من قطر والكويت عن عزمهم على التصديق على نظام روما الأساسي، لكنهم لم يحددوا إطاراً زمنياً لذلك. فضلاً عن ذلك، فإن عدداً من دول مجلس التعاون الخليجي تشكل جزءاً من فريق الاتصال المعني بليبيا، الذي أيد تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا.

14-15 حزيران/يونيو - شارك ممثلون كبار من مكتب المدعي العام لقاءات في نيويورك مع مكاتب الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الشؤون القانونية، إدارة عمليات حفظ السلام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية شؤون اللاجئين، ركزت على جملة أمور منها إحاطات بالتطورات الأخيرة في أنشطة مكتب المدعي العام والتعاون وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

5- الفعاليات القادمة

- 16 حزيران/يونيو - نائبة المدعي العام تتحدث في ندوة بعنوان: "قانون الفظائع وسياسة الطبقات"، جامعة أوتريخت، أوتريخت.
- 21-23 حزيران/يونيو – نائبة المدعي العام، بنسودة، تشارك في المنتدى العالمي للعدالة، برشلونة.

** تعكس هذه الوثيقة وجهات نظر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على السيدة أوليفيا سواك غولدمان، مستشارة التعاون الدولي في مكتب المدعي العام، على البريد الإلكتروني:* Olivia.Swaak-Goldman@icc-cpi.int